رصد مراكز الدراسات والمواقع التحليلية للنخب العالمية البارزة

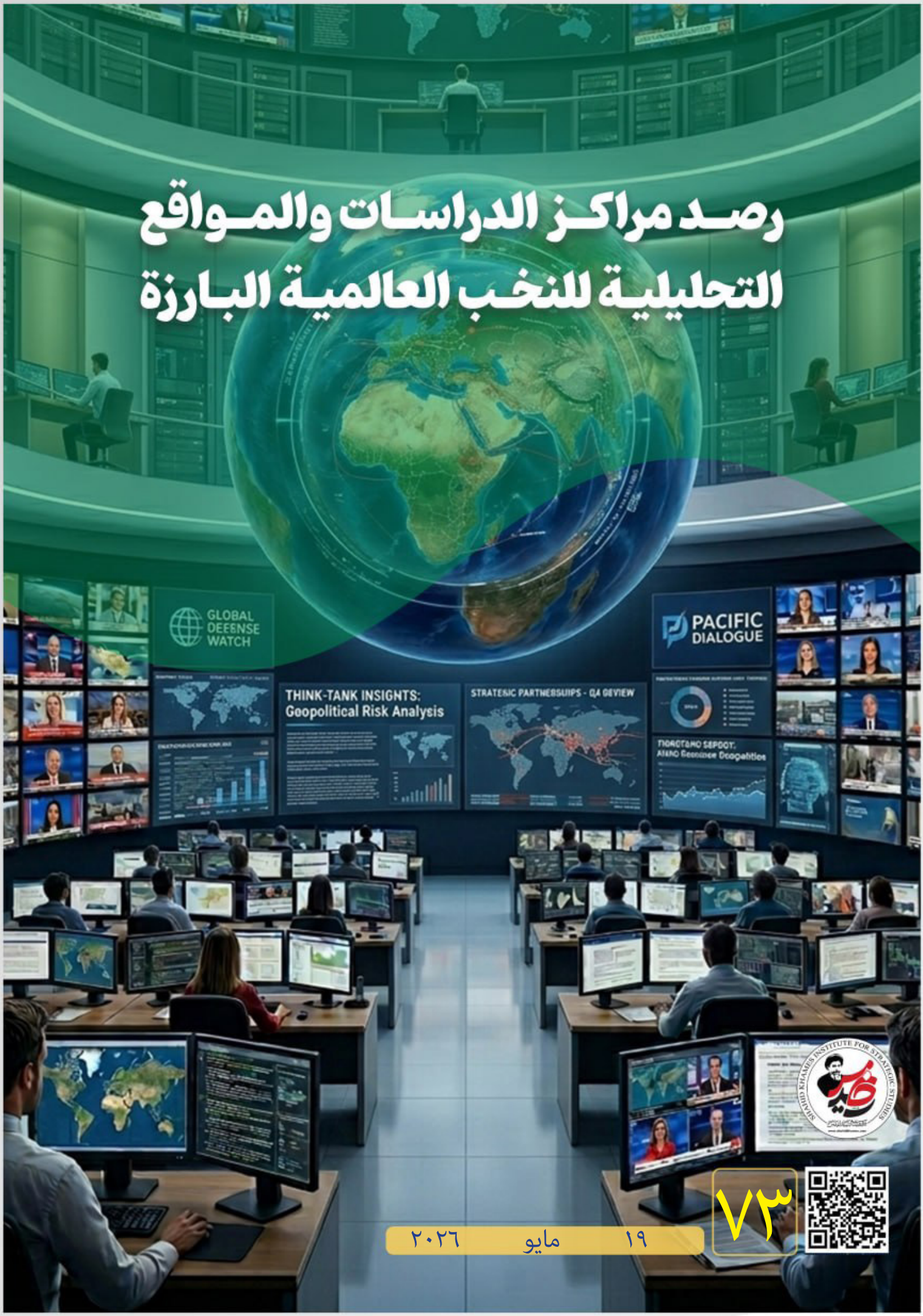

٧٣
١٩ مايو ٢٠٢٦

العنوان

الصفحه	
٣	الملخص التنفيذي
٤	١. حائط البراق كان يوماً رمزاً وطنياً لجميع الإسرائيليين؛ فما الذي تغيّر؟ / Ynetnews
٥	٢. كلما ازداد العالم اضطراباً، بدت الشراكة بين الصين وروسيا أكثر ضرورة / GLOBAL TIMES
٦	٣. ردع متصاعد: قدرات الهند المتنامية في مجال الصواريخ الباليستية العابرة للقارات / IISS
٧	٤. الانهيار الحاد في شعبية ترامب الاقتصادية / AXIOS
٨	٥. هل الولايات المتحدة مستعدة للحرب مع الصين؟ / CSIS
٩	٦. مع تصاعد التوترات بين إيران والولايات المتحدة، تواجه وساطة باكستان قيوداً متزايدة / AL JAZEERA٥
١٠	٧. دونالد ترامب وقع في فخ المناورة الصينية بشأن مسألة إرسال السلاح إلى تايوان / LE MONDE
١١	٨. إيران، غير آبهة بساعة ترامب المتسارعة، ترسم واقعاً جديداً في الخليج / HAARETZ
١٢	٩. قد تكون إيران أكبر إخفاق لترامب / FOREIGN POLICY
١٣	١٠. مناطق النفوذ الحديثة والتنافس الأميركي ـ الصيني في النظام الدولي المعاصر / FOREIGN AFFAIRS
١٤	١١. تقييم المرحلة الأولى من الحرب الإيرانية ـ الإسرائيلية: مكاسب تكتيكية ومآزق استراتيجية / INSS
١٥	١٢. حكومة علي الزيدي في العراق: مقتضيات سياسة التوازن وتحديات الحكم / ORSAM٩
١٧	١٣. كيف يستطيع ترامب كسر لعبة كسب الوقت الإيرانية؟ / YNETNEWS
١٩	١٤. ارتدادات حرب الخليج في أفريقيا / FOREIGN POLICY
٢٠	ملخص وتحليل الخبير

الملخص التنفيذي

لا يمكن تفسير الشرق الأوسط اليوم بالمفاهيم القديمة. فلم يعد كافياً أن نسأل من يملك صواريخ أكثر، ومن هو حليف للولايات المتحدة، ومن أصبح أقرب إلى الصين، أو أيّ حكومة تبدو أكثر استقراراً داخلياً. فقد دخلت المنطقة مرحلة تُبنى فيها القوة الحقيقية من تداخل عناصر متعددة: القدرة العسكرية، والسيطرة على البنى التحتية الحيوية، والمرونة الاقتصادية، وإدارة الأزمات الاجتماعية، والنفوذ التكنولوجي، والشرعية السياسية، والقدرة على المساومة في ظروف الضغط. وأيّ فاعل يعاني ضعفاً في أحد هذه المجالات سيظل هشّاً ومعرّضاً للانكشاف، حتى لو كان قوياً في مجال آخر. وتكمن أهمية هذا التحليل في أنه يبيّن أن التطورات الأخيرة ليست مجرد سلسلة من الأزمات المنفصلة؛ فالحرب بين إيران وإسرائيل، وأزمة مضيق هرمز، وتشكيل الحكومة العراقية الجديدة، وتآكل المكانة الدبلوماسية لإسرائيل، وإعادة بناء حزب الله، وتردد الولايات المتحدة في آسيا، واتساع النفوذ الصيني، كلها أجزاء من أحجية أوسع. وهذه الأحجية هي إعادة تعريف النظامين الإقليمي والدولي بعد مرحلة ظنت فيها دول كثيرة أنها قادرة على الاستفادة في آن واحد من المظلة الأمنية الأميركية، وتجارة الصين، وطاقة الخليج، والاستقرار النسبي في المنطقة، من دون أن تدفع ثمن خياراتها الاستراتيجية. ومن أبرز رسائل هذا التحليل أن إيران، خلافاً لبعض التصورات التبسيطية، ليست على أعتاب انهيار فوري، وليست أيضاً قوة بلا نقاط ضعف. لقد تلقت إيران ضربات، لكنها تملك قدرة على إعادة البناء؛ وهي واقعة تحت الضغط، لكنها ما زالت تحتفظ بورقة هرمز، والصواريخ، والطائرات المسيّرة، والقوات الوكيلة، والقدرة النووية. وهذا الوضع نفسه يضع الطرف المقابل أمام خيار صعب: اتفاق صارم، أو ضربة حاسمة، أو استمرار الضغط الاستنزافي. وخطر الخيار الثالث أنه قد يمنح إيران فرصة لترسيخ موقعها كدولة على العتبة النووية. أما بالنسبة إلى دول الخليج، فإن الأزمة الأخيرة تمثل إنذاراً عميقاً. فقد تضررت صورة «الخليج الآمن والثري والمستقر» أمام الهجمات على البنى التحتية الحيوية وإغلاق مضيق هرمز. ولم تنجح سياسة الموازنة بين الولايات المتحدة والصين وروسيا وإيران في تحقيق أمن كامل. ومن الآن فصاعداً، سيعتمد أمن الخليج على الأرجح، أكثر من السابق، على مزيج من الردع الصلب، والتعاون التكنولوجي، والدفاع الجوي، وإعادة تعريف العلاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل، رغم أن هذا المسار سيبقى مصحوباً بحساسية الرأي العام العربي. ويمثل العراق أيضاً نموذجاً واضحاً لتأثير الأزمة الإقليمية في السياسة الداخلية؛ فقد تشكلت حكومة علي الزيدي في لحظة ما زالت فيها المنافسة داخل البيت الشيعي مستمرة، وتراجعت فيها الإيرادات النفطية بشدة، وتجد بغداد نفسها مضطرة إلى تحقيق توازن بين طهران وواشنطن. ولن يُقاس نجاح هذه الحكومة بالشعارات الكبرى، بل بقدرتها على دفع الرواتب، وتقديم الخدمات، ومنع عودة الاحتجاجات. وعلى المستوى العالمي، ألقت المنافسة بين الولايات المتحدة والصين بظلها على المنطقة؛ فإذا استُنزفت واشنطن في الشرق الأوسط، ستصبح بكين أكثر جرأة في آسيا وفي مجال التكنولوجيا، وإذا نقلت الولايات المتحدة تركيزها إلى احتواء الصين، فسيتعين على دول الشرق الأوسط التعايش مع تراجع نسبي في الاعتماد الاستراتيجي على واشنطن. وفي عالم كهذا، لا يوجد تحالف دائم ولا ضمان مجاني. ولهذا يكتسب هذا التحليل أهميته بالنسبة إلى الجمهور في الشرق الأوسط، لأنه يوضح أن المنطقة تدخل مرحلة لا يتحقق فيها الأمن بالسلاح وحده، ولا يُضمن الاقتصاد بالنفط وحده، ولا تُصنع الشرعية بالنصر العسكري وحده، ولا يُمارس النفوذ بالقواعد العسكرية وحدها. إن مستقبل الشرق الأوسط ستشكله الأطراف القادرة على تحقيق توازن بين القوة الصلبة والدبلوماسية والاقتصاد والتكنولوجيا والمجتمع؛ وهذا هو الميدان الحقيقي للتنافس في النظام الإقليمي الجديد.

Ynetnews

حائط البراق كان يوماً رمزاً وطنياً لجميع الإسرائيليين؛ فما الذي تغيّر؟

بعد حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ وسيطرة إسرائيل على الجزء الشرقي من القدس، تحوّل حائط البراق، أو ما يُعرف إسرائيلياً بـ«حائط المبكى»، لدى طيف واسع من المجتمع الإسرائيلي، من المتدينين إلى العلمانيين، إلى رمز وطني وتاريخي وهوياتي. وتُظهر صور تلك المرحلة حضور الرجال والنساء في ساحته من دون فصل بين الجنسين، وبملابس متنوعة، بل وغير دينية أحياناً. ولم يُنظر إلى المكان بوصفه مجرد موقع عبادة، بل باعتباره علامة على «النصر الوطني» و«العودة التاريخية» و«الهوية اليهودية ــ الإسرائيلية»، إلى درجة أن المراسم

الرسمية لإحياء ذكرى الجنود الإسرائيليين القتلى تبدأ منه. غير أن إدارة هذا المكان وهويته تغيّرتا تدريجياً. ففي الأيام الأولى بعد الحرب، دار نقاش جدي بين الحكومة والجيش والمؤسسات العلمانية والتيار الديني حول طبيعته: هل ينبغي أن يكون «فضاءً تاريخياً ــ وطنياً» أم «مكاناً مقدساً دينياً»؟ في البداية طُرحت فكرة إسناد الأماكن المقدسة في القدس إلى سلطة الحدائق الوطنية، لكن وزير الشؤون الدينية آنذاك والحاخامان الرئيسيان في إسرائيل عارضا تدخل المؤسسات العلمانية. وفي النهاية، وبموجب قانون حماية الأماكن المقدسة الصادر عام ١٩٦٧، أُنيطت المسؤولية الكاملة عن حائط البراق بوزارة الشؤون الدينية. وبعد أسابيع قليلة من الحرب، وبموافقة اللجنة الحكومية لحماية الأماكن المقدسة، نُصب حاجز الفصل بين النساء والرجال في الموقع، ما أثار اعتراض شريحة من المجتمع الإسرائيلي. وقد وصف يعقوب يناي، رئيس سلطة الحدائق والمواقع التاريخية آنذاك، هذا المسار بأنه «اختطاف لحائط المبكى»، محذراً من تحوّله من رمز وطني إلى مجال حصري للمؤسسة الحاخامية الأرثوذكسية. وشدد على أن الحائط «رمز لاستقلال إسرائيل قبل أن يكون رمزاً دينياً»، متسائلاً لماذا يُجبر الإسرائيليون العلمانيون على الوقوف منفصلين عن زوجاتهم أمامه، أو لماذا لا يستطيع أحد الذهاب إليه للتأمل والصمت لا للعبادة بالضرورة. وفي العقود اللاحقة، فُرضت قيود دينية أكثر صرامة، شملت حظر ارتداء اللباس غير الملائم، وتناول الطعام، وتنظيم التجمعات، وفرض اللباس المحتشم والفصل الجندري الكامل. وتدريجياً، غلبت الهوية الأرثوذكسية ثم الحريدية على المكان، وهو مسار يرى بعض الباحثين أنه امتد لاحقاً إلى أماكن دينية يهودية أخرى؛ إذ لم يكن الفصل بين الجنسين قائماً قبل عام ١٩٤٨ في مواقع مثل قبر راحيل، وقبر داود، وضريح شمعون بار يوحاي. ومنذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين، بدأت جماعة «نساء حائط المبكى» نضالاً قانونياً واسعاً من أجل إقامة صلاة مختلطة وممارسة طقوس دينية نسائية، بما في ذلك قراءة التوراة بوشاح الصلاة، لكنها واجهت اعتداءات جسدية وشتائم ورشقاً بالأشياء وقيوداً قضائية. وفي عام ١٩٩٤، رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية طلبها، مستندة إلى أن الحائط يُعد عملياً «كنيساً أرثوذكسياً»، ورغم أحكام لاحقة لم تعتبر صلاتهن مخالفة للقانون، استمرت ضغوط التيارات الحريدية. ولخفض التوتر، أُنشئ قسم «عزرات يسرائيل» قرب قوس روبنسون للصلاة المختلطة، لكن المشروع جُمّد تحت ضغط الأحزاب الدينية. ومؤخراً، طُرح مشروع قانون بدعم من تيارات اليمين الديني يمنح الحاخامين الرئيسيين سلطة كاملة في تحديد قواعد الحائط، ويعدّ أي سلوك مخالف لرؤيتهم «تدنيساً للمكان المقدس»، وهو ما يراه معارضوه خطوة نحو إلغاء كامل للصلاة المختلطة. وتُفهم هذه التحولات أيضاً ضمن النزاع الأوسع حول علاقة الحائط بالمسجد الأقصى/الحرم الشريف؛ فبعد حرب ١٩٦٧، ورغم إعلان قادة إسرائيليين أن «جبل الهيكل بات في أيدينا»، سارع موشيه ديان إلى إنزال العلم الإسرائيلي عن قبة الصخرة وتسليم الإدارة الدينية للحرم إلى الأوقاف الإسلامية لتجنب أزمة دينية وأمنية واسعة. ومنذ ذلك الحين فضّلت الحكومات الإسرائيلية غالباً أن يصلي اليهود عند الحائط والمسلمون في الحرم الشريف، رغم تصاعد حضور اليهود وأدائهم صلوات علنية هناك في السنوات الأخيرة. وبالمجمل، تحوّل حائط البراق خلال نحو ستة عقود من رمز وطني إسرائيلي جامع إلى فضاء ذي هوية أرثوذكسية وحريدية غالبة، بما يعكس بوضوح الانقسام بين الإسرائيليين العلمانيين واليهود الليبراليين والتيارات الدينية.

https://www.ynetnews.com/jewish-world/article/

GLOBAL TIMES

كلما ازداد العالم اضطراباً، بدت الشراكة بين الصين وروسيا أكثر ضرورة

تجري الزيارة الرسمية لفلاديمير بوتين إلى الصين في ١٩ و٢٠ مايو/أيار ٢٠٢٦ في ظرف دخلت فيه العلاقات بين البلدين مرحلة رمزية واستراتيجية. وتتزامن هذه الزيارة مع الذكرى الثلاثين لتأسيس «شراكة التنسيق الاستراتيجي» بين بكين وموسكو، والذكرى الخامسة والعشرين لتوقيع معاهدة حسن الجوار والتعاون الودي، وبداية «سنوات التعليم بين الصين وروسيا». وفي هذا السياق، تُوصَف علاقات البلدين بأنها واحدة من أكثر شراكات القوى الكبرى استقراراً وعمقاً في النظام الدولي. ويؤكد التحليل المعروض أن العلاقات الصينية ــ الروسية

في المرحلة الجديدة، وبصرف النظر عن تحولات البيئة الدولية، تطورت دائماً على أساس الثقة المتبادلة، والتنسيق الاستراتيجي، والتعاون الشامل. ووفق هذه الرؤية، فإن علاقة بكين وموسكو لا تقوم على استهداف أي طرف ثالث، ولا تتأثر بضغوط الفاعلين الخارجيين. فالبلدان ينظران إلى تطوير العلاقات الثنائية باعتباره «خياراً استراتيجياً وطويل الأمد»، لا خطوة تكتيكية ومرحلية. ويقدّم الكاتب نموذج التعاون الصيني ــ الروسي بوصفه مختلفاً عن التحالفات العسكرية والسياسية الغربية التقليدية؛ فبحسب هذه الرواية، أنشأ البلدان، من دون تشكيل «تكتلات صغيرة»، نموذجاً جديداً للعلاقات بين القوى الكبرى عبر الثقة السياسية العميقة والتعاون الشامل. كما يُعدّ دور زعيمي البلدين في هذا المسار أساسياً؛ فقد عقد شي جين بينغ وفلاديمير بوتين خلال أكثر من عقد ما يزيد على ٤٠ لقاءً حضورياً، وأكثر من ١٠٠ اتصال هاتفي وتبادل للرسائل، وهي اتصالات يرى هذا التحليل أنها حددت مسار الارتقاء المستمر بعلاقات البلدين. وفي هذا الإطار، تُبرَز عدة محطات مفصلية، منها توقيع البيان المشترك حول «المرحلة الجديدة من الشراكة الاستراتيجية الشاملة» عام ٢٠١٤، وإعلان الشراكة الاستراتيجية الشاملة من أجل «العصر الجديد» عام ٢٠١٩، وتمديد معاهدة حسن الجوار عام ٢٠٢١. كما تُعد زيارة بوتين الحالية استمراراً لهذا التنسيق الاستراتيجي ذاته.ويولي هذا التحليل اهتماماً خاصاً بدور الصين وروسيا في النظام العالمي. ففي ظل دخول العالم «مرحلة من الاضطراب والتحول»، يقدّم البلدان نفسيهما، بصفتهما عضوين دائمين في مجلس الأمن الدولي، بوصفهما مسؤولين عن الدفاع عن «العدالة الدولية». وفي القضايا الدولية والإقليمية، يشدد الطرفان على حل الخلافات عبر الحوار، ورفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومعارضة العقوبات الأحادية، ومواجهة «الولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية» الغربية. وتُوصَف الشراكة الصينية ــ الروسية ضمن أطر مثل الأمم المتحدة، ومنظمة شنغهاي للتعاون، وبريكس، ومجموعة العشرين، بأنها تهدف إلى دعم حقوق دول الجنوب العالمي وإصلاح بنية الحوكمة العالمية. ويرى المقال أنه كلما وقفت بكين وموسكو جنباً إلى جنب، تولّد «أمل أكبر في العدالة العالمية» و«استقرار أكبر في العالم». ويُخصَّص جزء مهم آخر من النص للتعاون التعليمي والثقافي؛ إذ تُقدَّم سنتا ٢٠٢٦ و٢٠٢٧ بوصفهما «سنوات التعليم بين الصين وروسيا»، وهي أول برنامج وطني مشترك بين البلدين في مجال التعليم. ووفق الأرقام المقدمة، أُنشئت أكثر من ١٥٠ مؤسسة وبرنامجاً تعليمياً مشتركاً بين جامعات ومدارس البلدين، وتشكّلت خمسة عشر تحالفاً جامعياً تضم في مجموعها أكثر من ٨٠٠ مؤسسة للتعليم العالي، كما يضم تحالف المدارس الثانوية أكثر من ١٤٠ مدرسة. ويؤكد التحليل أن صداقة الجيل الشاب والتفاعل الثقافي يشكلان القاعدة الاجتماعية المستقرة للعلاقات الطويلة الأمد بين البلدين. وفي الخلاصة، تُوصَف العلاقات الصينية ـ الروسية بأنها شراكة «سليمة ومستقرة ورفيعة المستوى» تتجاوز العلاقات الثنائية وتتحول إلى «مرساة للاستقرار» في العالم. ويخلص النص إلى أنه في عالم مليء بعدم الاستقرار واللايقين، تسعى بكين وموسكو، بالاستناد إلى ثبات علاقاتهما، إلى توفير مزيد من الاستقرار والأمل في النظام الدولي.

https://www.globaltimes.cn/page/١٣٦١٣٢٤/٢٠٢٦٠٥.shtmle-nuclear-plant-

IISS

ردع متصاعد: قدرات الهند المتنامية في مجال الصواريخ الباليستية العابرة للقارات

تعمل الهند، من خلال توسيع أسطول غواصاتها النووية المزودة بصواريخ بالستية وإنشاء بنى تحتية بحرية جديدة، على تعزيز ردعها النووي البحري وقدرتها على «الضربة الثانية». ففي ٣ أبريل/نيسان ٢٠٢٦، أدخلت البحرية الهندية إلى الخدمة غواصتها النووية الثالثة الحاملة لصواريخ بالستية، S٤ (INS Aridhaman)، في قاعدة فيساخاباتنام على خليج البنغال. ورغم أن الحكومة الهندية لم تعلن ذلك رسمياً، فإن صوراً فضائية التُقطت في ٥ أبريل أكدت وجود الغواصة مع مؤشرات احتفال عسكري رسمي. ويضم الأسطول النووي الهندي حالياً S٢ (INS Arihant)

وS٣ (INS Arighaat) وS٤ (Aridhaman)، فيما تخضع الغواصة الرابعة من هذه الفئة، والمرجح أن تحمل اسم INS Arisudan S٤)*)، والتي أُطلقت إلى الماء في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٤، لتجارب بحرية. ومع ذلك، يشدد التحليل على أن الهند لم تبلغ بعد قدرة «الردع المستمر في البحر» أو CASD، التي تقتضي وجود غواصة نووية واحدة على الأقل في دورية عملياتية دائمة؛ إذ أظهرت صور يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦ وجود الغواصات الأربع جميعاً في ميناء فيساخاباتنام في الوقت نفسه. ووفق التقديرات، لا تتيح ثلاث غواصات سوى دورة محدودة بين الدورية والصيانة والتدريب، من دون مرونة عملياتية كافية. ومن المرجح أن يخفف دخول S٤* الخدمة في ٢٠٢٧ هذا الضغط، عبر تمكين نشر غواصة واحدة دائماً في البحر، مقابل غواصتين في التدريب أو الصيانة، وواحدة في الاحتياط العملياتي. كما يُظهر برنامج بناء أربع غواصات من فئة Arihant ثم الجيل الجديد S٥ أن نيودلهي تسعى إلى ردع بحري مستدام وطويل الأمد.ومع ذلك، يرى محللون أن الهند ما زالت بعيدة عن امتلاك «ثالوث نووي كامل». فالفوارق التقنية بين الجيلين الأول والثاني من غواصات Arihant تجعل بعض الخبراء يعتبرون دخول غواصات S٥ شرطاً لردع موثوق بالكامل. وإلى جانب الغواصات نفسها، تُعد صواريخ SLBM وأنظمة الاتصال ذات التردد المنخفض جداً VLF عناصر حاسمة لضمان قدرة الضربة الثانية. وتعود جذور برنامج الغواصات النووية الهندي إلى سبعينيات القرن العشرين، حين ركز بداية على غواصة هجومية نووية SSN، قبل أن تؤدي التجارب النووية الهندية والباكستانية عام ١٩٩٨ إلى تبني استراتيجية نووية هندية عام ١٩٩٩ تؤكد إنشاء ثالوث نووي يتضمن مكوناً بحرياً، ما أدى إلى تحويل التصميم نحو SSBN. وتمتلك أول غواصتين من فئة Arihant أربع قواذف عمودية فقط، وهي قدرة محدودة قياساً بالمعايير الحديثة، وقد زُودتا أولاً بصاروخ K-١٥ Sagarika بمدى يقارب ٧٠٠ كيلومتر، غير الكافي لاستهداف كامل الأراضي الباكستانية، ما دفع إلى تطوير K-٤ بمدى ٣٥٠٠ كيلومتر. أما Aridhaman وS٤* فتملكان ثماني قواذف عمودية، وبسبب الحاجة إلى حجرات صواريخ أكبر، يزيد طولهما بنحو ١٨ متراً وتكونان أكبر إزاحة من الجيل الأول. وفي مجال البنية التحتية، تبني الهند منذ نحو ١٥ عاماً قاعدة INS Varsha فائقة السرية، على بعد نحو ٥٠ كيلومتراً جنوب فيساخاباتنام، لدعم الغواصات النووية، وتضم أنفاقاً تحت الأرض بمداخل مائية وبرية متعددة. وتُظهر الصور الفضائية الأخيرة اكتمال المسارات المائية داخل الأنفاق، بما يوفر حماية طبيعية ويخفي عدد الغواصات عن المراقبة الفضائية، على غرار قاعدة الصين في جزيرة هاينان. وبالمجمل، يشكل دخول ثالث غواصة هندية من فئة SSBN نقطة تحول في استراتيجية «الردع الأدنى الموثوق»، ويؤكد أن البرنامج النووي البحري الهندي يتقدم ببطء، لكنه بصورة هادفة نحو ردع بحري مستقر.

https://www.iiss.org/online-analysis/military-balance/٠٥/٢٠٢٦/deepening-

AXIOS

الانهيار الحاد في شعبية ترامب الاقتصادية

تُظهر استطلاعات الرأي الجديدة أن شعبية دونالد ترامب في ولايته الرئاسية الثانية بلغت أدنى مستوياتها، وأن العامل الأبرز وراء هذا التراجع هو الاستياء الاقتصادي وتداعيات الحرب مع إيران. ووفقاً لاستطلاع مشترك أجرته صحيفة نيويورك تايمز ومؤسسة سيينا، لا يؤيد أداء ترامب سوى ٣٧ في المئة من الناخبين، وهي نسبة تراجعت بنحو ثلاث نقاط مئوية مقارنة بشهر يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦. ورغم أن الجمهوريين ما زالوا عموماً يدعمون ترامب، فإن الوضع بين المستقلين يُوصف بأنه مقلق للبيت الأبيض؛ إذ يرفض ٦٩ في المئة من الناخبين المستقلين أداءه، بعدما كانت النسبة ٦٢ في المئة في يناير/كانون الثاني. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة، لأن المستقلين يؤدون دوراً حاسماً في الحفاظ على أغلبية الجمهوريين في مجلس النواب في انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني. ويُقدَّم الاقتصاد بوصفه المحور الأساسي لهذا الاستياء؛ فقرابة ٦٤ في المئة من الناخبين غير راضين عن طريقة إدارة ترامب للاقتصاد، كما يرفض ٦٩ في المئة أداءه في ملف تكاليف المعيشة والتضخم. ويُظهر استطلاع منفصل لشبكة CBS أن ٦٥ في المئة من الأميركيين يعتقدون أن سياسات ترامب جعلت الاقتصاد أسوأ على المدى القصير. وحتى

داخل صفوف الجمهوريين، تتسع الفجوة؛ إذ إن ٣٧ في المئة من المؤيدين الجمهوريين باتوا غير راضين عن طريقة تعامل ترامب مع التضخم، وهي نسبة ارتفعت ١١ نقطة مئوية مقارنة بمارس/آذار ٢٠٢٦. ويُعد هذا المسار التراجعي لافتاً مقارنة ببداية ولاية ترامب الثانية؛ ففي يناير/كانون الثاني ٢٠٢٥، كان نحو ٥٠ في المئة من الأميركيين يؤيدون أداءه الاقتصادي، لكن بعد فرض الرسوم الجمركية العالمية المعروفة باسم «يوم التحرير» في أبريل/نيسان ٢٠٢٥، انخفضت هذه النسبة في استطلاع جامعة كوينيبياك إلى ٤٠ في المئة.وفي الوقت نفسه، يؤكد التقرير أن الديمقراطيين ليسوا في وضع مريح أيضاً؛ إذ إن نحو ٤٤ في المئة من الناخبين الديمقراطيين غير راضين عن حزبهم، مقابل ٢٦ في المئة فقط يبدون رضاهم عنه. ومع ذلك، ففي المجال الاقتصادي، يرى ٣٥ في المئة من الأميركيين أن الديمقراطيين يمتلكون برنامجاً اقتصادياً أفضل، بينما يعتبر ٣١ في المئة أن الجمهوريين هم الأفضل. وتُقدَّم الحرب مع إيران بوصفها أحد أهم أسباب تراجع شعبية ترامب؛ فبحسب استطلاع نيويورك تايمز، يرفض ٦٥ في المئة من الناخبين طريقة إدارته للحرب، ويعتقد أقل من ربع الأميركيين أن هذه الحرب، التي بلغت كلفتها ٢٩ مليار دولار وما زالت في ارتفاع، كانت تستحق ذلك. كما يرى ٦٤ في المئة من الأميركيين أن الدخول في حرب مع إيران كان قراراً خاطئاً، وترتفع هذه المعارضة بين المستقلين إلى ٧٣ في المئة. وقد أثرت التداعيات الاقتصادية للحرب مباشرة في الرأي العام؛ ففي استطلاع CBS، قال نحو ٦٩ في المئة من المشاركين إنهم لا يملكون فهماً واضحاً لوضع مضيق هرمز، لكن ٥٩ في المئة أفادوا بأن ارتفاع أسعار الوقود تسبب في ضغوط مالية على حياتهم، وهي نسبة زادت ثماني نقاط مئوية منذ أبريل/نيسان. ورداً على هذه الانتقادات، أعلن البيت الأبيض أن الإدارة لا تزال تركز على تنفيذ برامج ترامب الأساسية، بما في ذلك خفض الضرائب، وتخفيف القيود التنظيمية، وزيادة إنتاج الطاقة. وشدد المتحدث باسم البيت الأبيض على أن ترامب يتخذ قرارات الأمن القومي استناداً إلى «مصالح الشعب الأميركي»، لا وفق استطلاعات مرحلية. وبالمجمل، يوضح هذا التحليل أن ترامب يواجه الآن تزامن أزمتين: الاستياء الاقتصادي الداخلي، والكلفة السياسية والاقتصادية للحرب مع إيران. وهذه الحالة لا تهدد فقط الموقع الانتخابي للجمهوريين، بل تكشف أن التضخم، وتكاليف المعيشة، وأمن الطاقة، ما زالت أهم العوامل التي تشكل الرأي العام الأميركي في عام ٢٠٢٦.

https://www.axios.com/١٨/٠٥/٢٠٢٦/trump-approval-rating-second-term-low

CSIS

هل الولايات المتحدة مستعدة للحرب مع الصين؟

رغم التقدم الأخير، لا يملك الجيش الأميركي استعداداً كافياً لخوض حرب طويلة مع الصين. وتتمثل نقطة الضعف الأساسية في نقص الذخائر بعيدة المدى، وأنظمة الدفاع الجوي والاعتراض، والمنظومات غير المأهولة الجوية والبحرية وتحت سطح البحر. وتتفاقم هذه المشكلة بشدة في حال اندلاع حرب متزامنة على جبهتين، أي في المحيطين الهندي والهادئ وأوروبا. فإنتاج بعض الذخائر الحيوية مثل SM-٦ وIB وJASSM وتوماهوك يستغرق بين ثلاث وأربع سنوات، ما يعني غياب حل فوري. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي تطرحه

الصين في سرعة تحديثها العسكري وقدرتها الصناعية الهائلة؛ فجيش التحرير الشعبي ينتج بكثافة معدات في المجالات البرية والجوية والبحرية والفضائية والسيبرانية والنووية، ويستثمر على نطاق واسع في الذكاء الاصطناعي والكمّ والتقنيات العسكرية. كما أن قواعد الولايات المتحدة وحلفائها في اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين وغوام، إضافة إلى السفن والطائرات العاملة ضمن سلسلتي الجزر الأولى والثانية، تبقى عرضة للصواريخ والمسيّرات الصينية. وفي عدة محاكاة حربية، استنفدت الولايات المتحدة جزءاً من صواريخها بعيدة المدى خلال الأسبوع الأول من حرب حول تايوان، بينما استهلكت تايوان كامل مخزونها من صواريخ الكروز المضادة للسفن. وتشير التقديرات إلى أن واشنطن قد تحتاج في أسبوع واحد من حرب تايوان إلى ٤٥٠ إلى ١٠٠٠ صاروخ LRASM، ونحو ٣٥٠٠ إلى ٤٠٠٠ صاروخ JASSM-ER، وما بين ٣٠٠٠ و٥٠٠٠ صاروخ JASSM، ونحو ٤٠٠ إلى ٦٠٠ صاروخ SM-٦، وما بين ٤٠٠ و١٠٠٠ صاروخ توماهوك، و٢٥٠ إلى ٤٠٠ صاروخ PrSM، و٤٠٠ إلى ٨٠٠ صاروخ هاربون، وهي كميات تفوق المخزونات الحالية. وقد كشفت الحرب مع إيران هذا الضعف بصورة أوضح، إذ استهلكت الولايات المتحدة في عملياتها الأخيرة آلاف الصواريخ والمسيّرات والاعتراضات، وتعرضت مخزونات توماهوك وJASSM وباتريوت و THAAD وSM-٣ لضغط شديد. ففي عام ٢٠٢٥، أطلقت واشنطن أكثر من ربع اعتراضات THAAD لديها خلال أيام ضد إيران، وفي حرب ٢٠٢٦ يُرجح أنها استهلكت أكثر من ٥٠ في المئة من مخزون ما قبل الحرب لبعض الاعتراضات. ويستغرق إنتاج SM-٣ IIA نحو ٥١ شهراً، وSM-٦ نحو ٤٠ شهراً، وJASSM وتوماهوك نحو ٣٦ شهراً، وTHAAD نحو ٣٣ شهراً، وPAC-٣ MSE نحو ٢٥ شهراً.ويؤكد التحليل أن المشكلة لا تقتصر على نقص الذخائر؛ فقواعد الولايات المتحدة في المحيطين الهندي والهادئ تفتقر إلى الانتشار الكافي، والملاجئ المحصنة، ومخزونات الوقود والذخيرة الآمنة، والدفاع النشط، والجاهزية اللازمة في مواجهة هجمات الصين الصاروخية وبالمسيّرات. كما أدى الاستخدام المكثف للسفن والطائرات في عمليات إيران وفنزويلا إلى تآكل خطير في الجاهزية والصيانة. وتتمثل الاستراتيجية المقترحة في تطوير مفهوم شبيه بـ«هيلسكيب»، أي تحويل مضيق تايوان إلى بيئة مكتظة بالمسيّرات، والغواصات غير المأهولة، والزوارق غير المأهولة، والألغام، والحرب الإلكترونية، وأنظمة الضرب، بهدف إبطاء الهجوم الصيني أو إفشاله. ويتطلب هذا المفهوم مزيجاً من الأنظمة الرخيصة والقابلة للاستهلاك مع قدرات متقدمة مثل غواصات فئة فيرجينيا، وقاذفات B-٢١، ومقاتلات الجيلين الخامس والسادس، والصواريخ بعيدة المدى، وشبكات قيادة قائمة على الذكاء الاصطناعي. وفي مجال المسيّرات، تُظهر تجربة أوكرانيا ضرورة إنتاج مئات الآلاف من المسيّرات الرخيصة شهرياً؛ إذ تنتج أوكرانيا شهرياً ٦٠٠ إلى ٨٠٠ ألف مسيّرة FPV وتستهلك ٣٥٠ إلى ٥٥٠ ألفاً، بينما تنتج روسيا ٢٥٠ إلى ٣٠٠ ألف مسيّرة FPV و٢٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ مسيّرة انتحارية شهرياً. لذلك يتعين على الولايات المتحدة وتايوان بناء قدرة لإنتاج مئات الآلاف من الأنظمة الرخيصة والخداعية والهجومية. وفي النهاية، لسد الفجوة القائمة، يجب على واشنطن تمويل عقود متعددة السنوات لإنتاج الذخائر، والحفاظ على جاهزية السفن والطائرات، وتحصين قواعد غوام واليابان والفلبين، وزيادة مخزونات الوقود وقطع الغيار، وتسريع إرسال الأسلحة إلى تايوان، إذ تُقدَّر متأخرات تسليم السلاح لها بنحو ٣٢ مليار دولار. وخلاصة النص أن واشنطن، إن لم تتحرك بسرعة، قد تختبر ضعف قاعدتها الصناعية الدفاعية لا في أزمة محدودة، بل في حرب مكلفة مع الصين.

https://www.csis.org/analysis/united-states-prepared-war-chinaty-

ALJAZEERA

مع تصاعد التوترات بين إيران والولايات المتحدة، تواجه وساطة باكستان قيوداً متزايدة

تسعى باكستان، في ظل ظروف معقدة، إلى إبقاء قناة الدبلوماسية بين إيران والولايات المتحدة مفتوحة، في وقت بات فيه وقف إطلاق النار المعلن في ٨ أبريل/نيسان، عقب الحرب الأميركية ــ الإسرائيلية ضد إيران، هشاً، وتزايدت احتمالات استئناف المواجهات. فقد أجرى وزير الداخلية الباكستاني، خلال زيارة استمرت يومين إلى طهران، لقاءات مع كبار المسؤولين الإيرانيين، من بينهم الرئيس ووزير الداخلية ورئيس مجلس الشورى الإسلامي، وذلك بالتزامن مع تحذير ترامب من أن على إيران أن تتحرك «سريعاً»، وإلا «فلن يبقى منها شيء». وبعد فشل مفاوضات إسلام آباد في ١١ و١٢ أبريل/نيسان،

واصلت طهران وواشنطن تبادل المقترحات عبر المسار الباكستاني. وقدمت إيران في ٢٨ أبريل/نيسان خطة من ١٤ بنداً، دعت فيها إلى إنهاء دائم للأعمال العدائية خلال ٣٠ يوماً، وانسحاب الولايات المتحدة من المناطق القريبة من الحدود الإيرانية، ورفع الحصار البحري، والإفراج عن الأصول المجمدة، ودفع تعويضات حرب، وإنشاء آلية جديدة لمضيق هرمز، مع تعمّد استبعاد القضايا النووية من الخطة. وفي المقابل، قدمت الولايات المتحدة في أوائل مايو/أيار خطة تمحورت حول وقف تخصيب اليورانيوم لمدة ٢٠ عاماً، ونقل مخزون اليورانيوم عالي التخصيب إلى خارج البلاد، ويُقدّر بنحو ٤٠٠ كيلوغرام بنسبة تخصيب ٦٠ في المئة، وتفكيك منشآت نطنز وأصفهان وفردو. أما رد إيران، فتضمن استعداداً محدوداً لنقل جزء من اليورانيوم المخصب إلى دولة ثالثة، مع إرجاء المفاوضات النووية إلى ما بعد التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، وهو موقف وصفه ترامب بأنه «غير مقبول إطلاقاً». ويتركز الخلاف الأساسي بين الطرفين حول ترتيب مسار المفاوضات؛ فإيران تريد أولاً معالجة ملف الحرب والحصار البحري ومضيق هرمز، كي لا تتمكن واشنطن من استخدام الحصار أداة ضغط في المفاوضات النووية، بينما تريد الولايات المتحدة إدخال الملف النووي منذ البداية للحفاظ على الضغط العسكري والعقابي. وقد طرحت طهران خمسة شروط لاستئناف المفاوضات: إنهاء الأعمال العدائية على جميع الجبهات، بما في ذلك لبنان، وتخفيف العقوبات، والإفراج عن الأصول، ودفع التعويضات، والاعتراف بسيادة إيران على مضيق هرمز. كما أن دور باكستان يواجه حدوداً واضحة؛ إذ يرى بعض المحللين أن اعتماد طهران وواشنطن على مسارات مثل عُمان أو قطر سيجعل موقع إسلام آباد هامشياً، بينما يؤكد رأي آخر أن باكستان ستبقى قناة اتصال مهمة حتى لو انهار وقف إطلاق النار. أما الوضع العسكري، فيثير قلقاً متزايداً؛ إذ تشير تقارير إلى أن إيران استعادت القدرة التشغيلية في ٣٠ من أصل ٣٣ قاعدة صاروخية على امتداد مضيق هرمز، وأن مخزونها الصاروخي عاد إلى نحو ٧٠ في المئة من مستواه قبل الحرب. وفي الوقت نفسه، نُشرت تقارير عن إعداد الولايات المتحدة قائمة أهداف تشمل منشآت الطاقة والبنى التحتية الإيرانية. كما أن الهجمات الأخيرة بالمسيّرات قرب محطة براكة النووية في الإمارات، واعتراض السعودية ثلاث مسيّرات في أجواء العراق، يبيّنان أن الأزمة قد تتحول سريعاً إلى أزمة إقليمية. وبالمجمل، استطاعت الوساطة الباكستانية إحداث توقف مؤقت في مسار التصعيد، لكن الفجوة البنيوية بين طهران وواشنطن لا تزال عميقة، ويبدو أن السيناريو الأكثر ترجيحاً هو مأزق طويل ترافقه انتكاسات محدودة ودورية في وقف إطلاق النار.

https://www.aljazeera.com/news/١٨/٥/٢٠٢٦/pakistans-mediation-

LE MONDE

دونالد ترامب وقع في فخ المناورة الصينية بشأن مسألة إرسال السلاح إلى تايوان

خلال زيارة دونالد ترامب التي استمرت يومين إلى الصين في ١٥ مايو/أيار ٢٠٢٦، تحولت قضية تايوان إلى محور التوتر الخفي بين واشنطن وبكين. ورغم أن ترامب وصف الزيارة بأنها «استثنائية» و«تاريخية»، لم يصدر بيان مشترك، ولم يُبرم أي اتفاق ملموس بين القوتين الكبريين. وحتى عودته إلى واشنطن، بدا أن الولايات المتحدة لم تقدم تنازلاً واضحاً للصين في ملف تايوان؛ غير أن تصريحات ترامب بعد مغادرته الصين غيّرت هذا الانطباع. فقد وضعت الصين تايوان منذ بداية القمة في صدارة جدول الأعمال، وسعت إلى ثني واشنطن عن تسليم حزمة تسليحية جديدة إلى تايبيه، تبلغ قيمتها نحو ١٤ مليار دولار، أي ما يعادل ١٢ مليار يورو، وقد أقر برلمان تايوان تمويلها في ٨ مايو/أيار ٢٠٢٦. وكانت الولايات المتحدة قد وافقت سابقاً، في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، على حزمة تسليحية بقيمة ١١ مليار دولار لتايوان. وتكمن أهمية المسألة في أن بيع السلاح لتايوان ظل، على مدى ما يقرب من نصف قرن، أحد الثوابت في السياسة الخارجية الأميركية. ففي عام ١٩٧٩، قطعت واشنطن علاقاتها الدبلوماسية الرسمية مع تايوان واعترفت بجمهورية الصين الشعبية، لكنها أقرت في العام نفسه قانون العلاقات مع تايوان، الذي يُلزم الولايات المتحدة بتعزيز القدرة الدفاعية للجزيرة في مواجهة هجوم صيني محتمل، من دون أن ينشئ التزاماً مباشراً بالدفاع العسكري عنها. وفي عام ١٩٨٢، قدمت إدارة رونالد ريغان «الضمانات الستة» لتايوان، ومن أبرزها تأكيد أن واشنطن لن تتشاور مع بكين بشأن مبيعات السلاح لتايبيه. لذلك، فإن تزويد تايوان بأسلحة دفاعية لا يمثل التزاماً قانونياً واستراتيجياً أميركياً فحسب، بل إن التشاور مع الصين بشأنه يتعارض أيضاً مع المبادئ الراسخة للسياسة الأميركية.وقد تجاوز ترامب عملياً هذا الخط الأحمر عندما قال إنه أبقى مبيعات السلاح لتايوان «معلقة»، وإنه يعدّها «أداة مساومة» في المفاوضات مع الصين. كما قال إن قراره «يعتمد على الصين»، وادعى على متن الطائرة الرئاسية أنه تحدث «كثيراً» عن تايوان. وأثارت هذه التصريحات قلقاً واسعاً في تايوان، لأنها تجعل دفاع الجزيرة جزءاً من صفقة بين واشنطن وبكين. وفي تصريحات أخرى، قال ترامب إنه بات يعرف عن تايوان الآن «أكثر من أي بلد آخر في العالم»، وزعم أن تايوان، بإعلانها الاستقلال، تسعى إلى الحرب وتعتقد أنها تستطيع الاعتماد على دعم الولايات المتحدة. ورأى منتقدون أن هذه التصريحات تعكس رواية بكين، التي تقدم تايوان بوصفها الطرف الذي يستفز الأزمة، في حين أن تايوان، البالغ عدد سكانها ٢٣ مليون نسمة، لم تخضع منذ عام ١٩٤٩ لسيطرة الحزب الشيوعي الصيني، وتُعد اليوم ديمقراطية مستقلة بحكم الأمر الواقع، رغم أن بكين ما زالت تعتبرها جزءاً من الصين. وفي الوقت نفسه، ألمح ترامب، عبر حديثه عن احتمال التواصل مع «الشخص الذي يديرها الآن»، إلى إمكانية الاتصال برئيس تايوان، وهو أمر تراه بكين أكثر استفزازاً حتى من مبيعات السلاح. ورد رئيس تايوان بالتأكيد أن أمن مضيق تايوان غير قابل للمساومة، وأن مبيعات السلاح الأميركية والتعاون الأمني الثنائي يشكلان ركيزتين لحفظ السلام والاستقرار الإقليميين. وتخلص القراءة إلى أن الصين ربما طرحت طلب وقف مبيعات السلاح، وهي تدرك الالتزامات القانونية الأميركية، بوصفه مناورة تفاوضية واختباراً سياسياً. غير أن ترامب، الذي يرى نفسه أستاذ «فن الصفقة»، بدا متأثراً بالمراسم والاستقبال الصيني الفاخر، فتعامل مع الملف كورقة مساومة، وبذلك أدخل أحد المبادئ الأساسية للسياسة الأميركية تجاه تايوان في حالة من الغموض والاهتزاز.

https://www.lemonde.fr/international/article/١٨/٠٥/٢٠٢٦/

HAARETZ

إيران، غير آبهة بساعة ترامب المتسارعة، ترسم واقعاً جديداً في الخليج

رغم تهديدات دونالد ترامب المتكررة بأن «الوقت ينفد بسرعة»، تمكنت إيران من خلق نوع من التوازن الجديد في الخليج، وفّر لطهران، خلافاً للتقديرات الغربية، هامش تنفس أوسع. ففي حين كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها يأملون أن يدفع الضغط العسكري والحصار البحري إيران إلى تراجع سريع، زادت طهران تعقيد المعادلة عبر تحويل مضيق هرمز إلى رافعة سياسية واقتصادية عالمية. ووفقاً للتقارير، فإن المقترح الإيراني الجديد، الذي نُقل إلى واشنطن عبر باكستان، لا يطرح موقفاً جديداً بقدر ما يسعى إلى إدراج جميع الملفات — من أمن مضيق هرمز وضمان عدم تكرار الهجمات الأميركية والإسرائيلية، إلى الملف النووي وتحرير الأصول المجمدة — ضمن حزمة تفاوضية واحدة. وكانت إيران قد أصرت سابقاً على التوصل أولاً إلى اتفاق بشأن أمن هرمز، ورفع التهديدات العسكرية، والوصول إلى مواردها المالية، ثم الانتقال بعد ذلك إلى التفاوض حول التخصيب ونقل اليورانيوم المخصب. ويتمثل أبرز مكسب لإيران في تحويل هرمز إلى أداة ردع عالمية؛ فقبل الحرب لم تكن مسألة سيطرة إيران على المضيق في صدارة الاهتمام،

أما الآن فقد اضطرت الولايات المتحدة عملياً إلى الاعتراف بأن حرية عبور السفن لا يمكن ضمانها من دون أخذ دور طهران في الاعتبار. ولهذا بات ملف هرمز جزءاً فعلياً من المفاوضات النووية والأمنية. كما تشعر دول الخليج بقلق شديد من استئناف الحرب، لأن تجربة الهجمات الأخيرة أظهرت أن صاروخاً واحداً أو مسيّرة واحدة يمكن أن يشلا البنى التحتية الحيوية للنفط والغاز والكهرباء والمياه. وقد وضعت إيران بوضوح منشآت تحلية المياه، التي تؤمّن ٩٠ في المئة من مياه دول الخليج، ومحطات الكهرباء، والبنى التحتية للطاقة، وحتى المحطة النووية الإماراتية، ضمن قائمة أهدافها المحتملة. وفي الوقت نفسه، تشعر واشنطن بالقلق من تشكل ثغرة تدريجية في الحصار البحري على إيران. فحتى نهاية الأسبوع الماضي، عبرت أكثر من ٣٠ سفينة، معظمها صينية، مضيق هرمز. وكانت أربع ناقلات تحمل نحو مليوني برميل من النفط العراقي، كما انتقلت سفن للغاز المسال من قطر إلى باكستان. ورغم أن هذا الرقم لا يزال بعيداً عن الوضع الطبيعي قبل الحرب، حين كان نحو ١٢٠ سفينة تعبر هرمز يومياً، فإنه يثبت أن الطريق البحري لم يتوقف تماماً، وأن الولايات المتحدة لا تبدو راغبة حالياً في مواجهة مباشرة مع السفن الصينية. وتفاوض إيران في الوقت نفسه عُمان ودولاً أخرى لوضع بروتوكول لعبور السفن عبر هرمز. ووفق بعض التقارير غير المؤكدة، تتقاضى طهران ما يصل إلى مليوني دولار من الناقلات تحت عنوان «رسوم خدمات خاصة»، أي نحو دولار واحد عن كل برميل نفط. وإذا حصلت إيران على مثل هذا المبلغ من ٤٠ ناقلة يومياً فقط، فقد تعوض جزءاً كبيراً من دخلها المفقود حتى من دون تصدير النفط مباشرة. وبموازاة المسار البحري، توسع طهران سريعاً طرقاً برية بديلة؛ فقد فتحت باكستان ستة معابر برية لنقل نحو ٣٠٠٠ حاوية عالقة في ميناء كراتشي، فيما تعمل إيران على توسيع التعاون بين ميناء تشابهار وميناء غوادر الباكستاني. كما تتطور الممرات البرية بين إيران والصين وروسيا ودول القوقاز وآسيا الوسطى وتركيا، وارتفع مسار قطار شيآن الصيني إلى إيران من رحلة أسبوعية واحدة إلى ثلاث أو أربع رحلات أسبوعياً. ولا تشكل هذه الشبكة البرية بعد بديلاً كاملاً لصادرات النفط الإيرانية البحرية، البالغة نحو ١٫٥ مليون برميل يومياً، معظمها إلى الصين، لكنها أبقت الاقتصاد الإيراني نشطاً رغم ضغط العقوبات. ووفق مركز السياسات الإماراتي، لا تمثل عائدات النفط سوى نحو ١٥ في المئة من ميزانية إيران، بينما يأتي معظم التمويل من الضرائب وبيع السندات وصندوق التنمية الوطني. لذلك قد لا تعكس التقديرات الاستخباراتية الأميركية، التي تقول إن إيران لا تملك سوى احتياط مالي يكفي ثلاثة أو أربعة أشهر، الصورة الكاملة. وخلاصة التحليل أن إيران، خلافاً لتوقعات الغرب، لم تنهَر تحت الضغط، بل تستخدم الردع العسكري، والسيطرة على هرمز، والطرق البرية، والتعاون مع الصين وروسيا وباكستان وتركيا، لبناء نظام اقتصادي وأمني جديد في الخليج، قد يمنح طهران قدرة احتمال ووقتاً للمناورة أكبر بكثير من التقديرات الأميركية الأولية.

https://www.haaretz.com/middle-east-news/١٩-٠٥-٢٠٢٦/ty-

FOREIGN POLICY

قد تكون إيران أكبر إخفاق لترامب

يقدّم هذا التحليل الحرب على إيران بوصفها واحدة من أكثر إخفاقات السياسة الخارجية لترامب كلفة وخطورة؛ فهي حرب لم تحقق أهدافها الأساسية، ولا تظهر أي مؤشرات على قرب نهايتها. وكان ترامب يأمل خلال زيارته الأخيرة إلى بكين أن يتمكن شي جين بينغ من الوساطة بين واشنطن وطهران، غير أن هذا المسعى لم ينجح. ومن المرجح أن الصين ترغب أيضاً في إنهاء الحرب، لكن وفق هذا التحليل، لا تملك بكين دافعاً لإنقاذ منافسها الاستراتيجي الطويل الأمد من خطأ استراتيجي ارتكبه. وتُوصَف المكاسب العسكرية الأميركية بأنها محدودة؛

ففي الهجوم على إيران قُتل قادة أساسيون، من بينهم قائد الجمهورية الإسلامية، وتعرضت القوات الجوية والبحرية الإيرانية لأضرار جسيمة، كما تراجعت قدرتها الصاروخية، لكن النظام لا يزال قائماً، وتُقيَّم القيادة الجديدة بأنها أصغر سناً وأكثر ميلاً إلى الانتقام. وبحسب تقديرات الاستخبارات الأميركية، ما زالت إيران تحتفظ بـ٧٠ في المئة من مخزونها الصاروخي قبل الحرب، و٧٠ في المئة من منصات الإطلاق المتحركة، وبقدرة وصول عملياتية إلى أكثر من ٩٠ في المئة من قواعدها الصاروخية على امتداد مضيق هرمز. والأهم من ذلك أن إيران لا تزال تملك مخزونات من اليورانيوم عالي التخصيب؛ ولذلك لم يتحقق هدف منع طهران بصورة حاسمة من امتلاك قنبلة نووية. وكانت كلفة الحرب على الولايات المتحدة ثقيلة أيضاً؛ إذ تشير التقارير إلى تضرر ٢١٧ منشأة في ١٥ قاعدة عسكرية أميركية في الشرق الأوسط، وإلى إصابة ما لا يقل عن تسع قواعد في البحرين والكويت والعراق والإمارات وقطر بأضرار جسيمة. وستتطلب إعادة بناء هذه المنشآت سنوات ومليارات الدولارات. كما استهلكت الولايات المتحدة بين ٥٠ و٦٠ في المئة من صواريخ باتريوت الدفاعية، ونحو ثلث صواريخ توماهوك لديها، وهي ذخائر قد يستغرق تعويضها حتى أربع سنوات. وقُتل ما لا يقل عن ١٣ عسكرياً أميركياً، وأُصيب أكثر من ٤٠٠ آخرين. أما التداعيات الاقتصادية للحرب فهي واسعة النطاق. فقد ارتفع سعر البنزين في الولايات المتحدة بنحو ٥٠ في المئة مقارنة بالعام الماضي، وارتفع سعر الديزل ٥٩ في المئة. كما أدى إغلاق مضيق هرمز أو اضطراب الملاحة فيه إلى تقييد سوق الطاقة التي كانت تعاني أصلاً من فائض في المعروض. وقد منعت الولايات المتحدة ارتفاعاً أكبر في الأسعار عبر زيادة صادرات النفط والسحب من احتياطاتها الاستراتيجية، كما استخدمت الصين جزءاً من مخزونها النفطي الضخم؛ لكن إذا خفّضت واشنطن الصادرات أو عادت بكين إلى السوق، فقد ترتفع الأسعار بسرعة. ولا يُعد مضيق هرمز ممراً لنحو خُمس النفط الخام والغاز الطبيعي في العالم فقط، بل يمر عبره أيضاً نحو خُمس الأسمدة الكيميائية العالمية وثلث الهيليوم في العالم، ما يعني أن الأزمة قد تؤدي إلى نقص غذائي واضطراب في صناعة أشباه الموصلات. وقد خفّض صندوق النقد الدولي في أبريل/نيسان توقعاته للنمو العالمي من ٣٫٤ إلى ٣٫١ في المئة، وفي حال استمرار أزمة الطاقة قد يتراجع النمو العالمي بحلول العام المقبل إلى ٢ في المئة، وهو مستوى لم يُسجَّل منذ عام ١٩٨٠ إلا أربع مرات. وعلى مستوى التحالفات، كانت الكلفة ملموسة أيضاً؛ فحلفاء واشنطن الأوروبيون في الناتو رفضوا المشاركة في إعادة فتح مضيق هرمز بالقوة وإزالة الألغام منه، بينما باتت دول الخليج التي تستضيف قواعد أميركية ترى نفسها معرضة لهجمات مباشرة. كما تحتاج قطر إلى سنوات للعودة إلى مستوى إنتاج الغاز السابق للحرب، وقد ينكمش اقتصادها هذا العام بنسبة ٨٫٦ في المئة. وفي المقابل، تستفيد الصين من استنزاف القوة العسكرية الأميركية، بينما استفادت روسيا من تضاعف إيراداتها النفطية الشهرية بسبب الحرب. وخلاصة التحليل أن استمرار الحرب يحمل تكاليف متزايدة وغير مؤكدة، لكن الخروج الدبلوماسي منها يطرح بدوره سؤالاً جوهرياً حول سبب اندلاعها أصلاً. ومن هذا المنظور، قد تتحول حرب إيران إلى «هدف عكسي تاريخي» لترامب والولايات المتحدة؛ أزمة أضعفت القوة العسكرية والاقتصاد الداخلي والمصداقية العالمية ومنظومة التحالفات الأميركية في آن واحد.

https://foreignpolicy.com/١٨/٥/٢٠٢٦/iran-war-

FOREIGN AFFAIRS

مناطق النفوذ الحديثة والتنافس الأميركي ـ الصيني في النظام الدولي المعاصر

منذ عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦، دار نقاش واسع حول احتمال اتجاه الولايات المتحدة نحو «سياسة مناطق النفوذ»، وهي مقاربة تقسم فيها القوى الكبرى العالم إلى كتل نفوذ، فيما تُهمَّش مصالح الدول الأصغر. ورغم أن اللقاء الأخير بين ترامب وشي جين بينغ في بكين لم يؤدِّ إلى اتفاق رسمي على تقسيم العالم، ولم يتخلَّ ترامب رسمياً عن تايوان أو حلفاء الولايات المتحدة الآسيويين، فإن هذا التحليل يحذر من أن شكلاً جديداً من مناطق النفوذ آخذ في التشكل؛ لا عبر اتفاق معلن، بل بصورة تدريجية وبحكم «الأمر الواقع». وفي هذا الإطار، لم يعد المفهوم التقليدي لمنطقة النفوذ، القائم على الاحتلال العسكري والتقسيم الجغرافي، كافياً. ففي القرن الحادي والعشرين، يمكن أن تنشأ مناطق النفوذ عبر التكنولوجيا، والبنية التحتية الرقمية، والبيانات، والذكاء الاصطناعي، وسلاسل الإمداد، والنفوذ الاقتصادي. لذلك، حتى من دون اتفاق رسمي بين واشنطن وبكين، قد تتمكن الصين تدريجياً من بناء منطقة نفوذ مفتوحة لكنها فعالة في آسيا؛ منطقة لا تُقصى فيها الولايات المتحدة رسمياً، لكن نفوذها يتراجع على نحو متزايد. فعلى سبيل المثال، أعلن ترامب بعد قمة بكين أنه سيتخذ قراراً «في المستقبل القريب» بشأن مبيعات الأسلحة إلى تايوان، واصفاً هذا الملف بأنه «ورقة تفاوض». وقبل ذلك، في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، سمحت إدارة ترامب ببيع رقائق H٢٠٠ المتقدمة من شركة إنفيديا إلى شركات صينية كبرى، وهو إجراء يرى كثير من خبراء الأمن أنه يعزز قدرة الصين على تطوير الذكاء الاصطناعي. ومن وجهة نظر الكتّاب، يمكن لهذه التنازلات أن تسرّع تشكل منطقة نفوذ صينية في آسيا، ولا سيما في ظل تعرض الولايات المتحدة لاستنزاف استراتيجي بسبب حرب إيران والأزمات العالمية. ويؤكد التحليل أن تايوان تمثل محور الطموح الجيوسياسي الصيني؛ إذ تفضل بكين إعادة الجزيرة إلى مدارها عبر الضغط التدريجي والاستنزاف النفسي، لا بالضرورة عبر غزو مباشر. وخلال العام الماضي، حاول شي جين بينغ، من خلال المفاوضات مع ترامب، تقييد مبيعات السلاح الأميركية لتايوان، وإضعاف الحوارات الدفاعية بين واشنطن وتايبيه، بل وتعديل المواقف الرسمية الأميركية تجاه الجزيرة. وأي تراجع في المساعدة العسكرية الأميركية لتايوان سيكون، بحسب هذا التحليل، «كارثياً»، لأن قدرة تايبيه على الردع تعتمد على السلاح الأميركي.ولا تقتصر تداعيات هذا المسار على تايوان وحدها. فحلفاء الولايات المتحدة في سلسلة الجزر الأولى في المحيط الهادئ، وخصوصاً اليابان، سيبدؤون بالتشكيك في مستوى الالتزامات الأمنية الأميركية. وإذا استمر هذا الاتجاه، فإن صورة الولايات المتحدة بوصفها «ضامناً لأمن منطقة المحيطين الهندي والهادئ» ستتآكل تدريجياً. وتتفاقم هذه المخاوف في وقت استهلكت فيه الحرب مع إيران جزءاً مهماً من مخزونات الصواريخ والاعتراضات والقدرة الصناعية العسكرية الأميركية، حتى إن منظومات THAAD المنتشرة في كوريا الجنوبية وقوات أميركية في أوكيناوا نُقلت إلى الخليج. وفي المجال الاقتصادي والتكنولوجي، منحت إدارة ترامب الصين، من دون قصد، فرصة كبيرة؛ إذ أربكت الرسوم الجمركية الواسعة التي فرضتها واشنطن في أبريل/نيسان ٢٠٢٥ اقتصادات آسيا، وسمحت لبكين بتقديم نفسها كشريك تجاري أكثر استقراراً. وفي الوقت نفسه، أتاح إضعاف الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID مساحة أوسع للنفوذ الاقتصادي والبنيوي الصيني في جنوب شرق آسيا وجزر المحيط الهادئ. كما تُظهر استطلاعات معهد يوسف إسحاق في سنغافورة ووزارة الخارجية اليابانية أن شعبية الصين في المنطقة آخذة في الارتفاع؛ إذ يرى ٦٥ في المئة من الإندونيسيين، و٦٣ في المئة من السنغافوريين، و٦٠ في المئة من الماليزيين أن الصين شريك مهم لمستقبل بلدانهم. وبالتوازي، أتاح تخفيف القيود الأميركية على صادرات أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي، والسماح ببيع رقائق متقدمة إلى الصين، لبكين توسيع حضورها التكنولوجي في جنوب شرق آسيا. فمن خلال بناء مراكز البيانات وتصدير تقنيات قائمة على الذكاء الاصطناعي، تعمل الصين على ترسيخ نفوذها في البنية التحتية الرقمية للمنطقة. كما أن ارتفاع أسعار الطاقة عالمياً دفع مبيعات السيارات الكهربائية والألواح الشمسية الصينية إلى مستويات قياسية، معززاً هيمنة بكين على طاقات المستقبل. وخلاصة التحليل أن الصين قد لا تتمكن من إنشاء «منطقة نفوذ مغلقة» أو طرد الولايات المتحدة كلياً من منطقة الهند ــ الهادئ، لكنها قادرة على بناء «منطقة نفوذ مفتوحة»؛ فضاء تواصل فيه دول المنطقة التعاون مع واشنطن، بينما تتعمق تبعيتها الاقتصادية والتكنولوجية والبنيوية للصين يوماً بعد يوم. وفي هذه الحالة، لن تفقد الولايات المتحدة جزءاً من نفوذها العالمي فحسب، بل سيزداد أيضاً خطر وقوع أزمة أو مواجهة مباشرة مع الصين، لأن بكين قد تفسر التنازلات الأميركية التدريجية بوصفها دليلاً على الضعف وفرصة ملائمة لتصعيد الضغط على تايوان.

https://www.foreignaffairs.com/china/spheres-default

INSS

تقييم المرحلة الأولى من الحرب الإيرانية ـ الإسرائيلية: مكاسب تكتيكية ومآزق استراتيجية

تقف الحرب ضد إيران وقواتها الوكيلة عند مرحلة توقف مؤقت، بالتزامن مع مفاوضات دبلوماسية بين طهران وواشنطن. وتُوصَف هذه المواجهة بأنها أوسع حملة عسكرية في الشرق الأوسط منذ عام ٢٠٠٣، وأول حرب تعمل فيها إسرائيل شريكاً ائتلافياً فاعلاً إلى جانب الولايات المتحدة. ورغم المكاسب التكتيكية، فإن مركزي الثقل الرئيسيين، أي بنية الحكم في إيران والمشروع النووي، بقيا في جوهرهما من دون مساس. وتعود خلفية الحرب إلى إخفاق الحملة السابقة في يونيو/حزيران ٢٠٢٥، وهي عملية لم تنجح في إنتاج حل مستدام، وأظهرت إيران بعدها قدرة سريعة على إعادة البناء. ففي المجال النووي، أُعيد بناء موقع

فوردو، وتسارعت أعمال إنشاء منشأة «كوه كلنغ» تحت الأرض، التي تبدو أكثر حصانة في مواجهة الهجمات الجوية. وفي المجال الصاروخي، ارتفعت قدرة إيران من نحو ١٥٠٠ صاروخ في نهاية العملية السابقة إلى ٢٥٠٠ صاروخ عند بدء العملية الجديدة، أي بمعدل إنتاج يقارب ١٢٥ صاروخاً شهرياً. وعلى جبهة الوكلاء، أعاد حزب الله بناء قدراته أسرع من المتوقع، مع تضاعف ميزانيته، واستعادة طرق الإمداد من سوريا، ونقل مئات ملايين الدولارات عبر الإمارات وتركيا وشركات واجهة وشبكات مالية غير رسمية. وتمثلت إحدى مشكلات الحرب الأساسية في الفجوة بين الهدف السياسي والهدف العسكري؛ فعلى المستوى السياسي كان تغيير النظام الإيراني يُعد مرغوباً، لكن الهدف العسكري الرسمي اقتصر على استنزاف قدرات إيران. كما أُلغي مخطط إدخال قوات كردية إلى إيران لتعميق الانقسامات القومية وزعزعة الحكم، بسبب اعتبارات تركيا والدول العربية. ونتيجة لذلك، أُزيلت أداة رئيسية لزعزعة الاستقرار، وتمكنت إيران، عبر نقل بنية القيادة وتعيين مجتبى خامنئي قائداً جديداً، من منع نشوء فراغ في السلطة. وقد تجلت مرونة البنية الإيرانية خصوصاً من خلال اللامركزية في القيادة؛ إذ فُوضت صلاحية استخدام القدرات الاستراتيجية، بما في ذلك إطلاق الصواريخ الباليستية وإغلاق مضيق هرمز، إلى مستويات ميدانية. ورغم أن ذلك أدى إلى خطوات غير منسجمة مع مصلحة القيادة المركزية، مثل الهجوم على عُمان والبنى التحتية المدنية في الإمارات، فإنه حال دون انهيار المنظومة العسكرية الإيرانية. وكان إغلاق مضيق هرمز نقطة تحول في الحرب. فقد جعلت إيران إغلاق المضيق شبه كامل عبر زرع الألغام البحرية في ممرات الملاحة، وحوّلت اهتمام الولايات المتحدة من تدمير القدرة العسكرية الإيرانية إلى إعادة فتح طريق الطاقة والتجارة العالمية. ولم يقتصر أثر هذه الخطوة على النفط، بل شمل الأمن الغذائي العالمي أيضاً، لأن عبور الأسمدة الكيميائية والموارد الحيوية للدول النامية يعتمد على هذا المسار. وفشلت الولايات المتحدة في تشكيل ائتلاف لإعادة فتح المضيق، حتى إن الحلفاء الأوروبيين وحلف الناتو لم يشاركوا، بسبب غياب التشاور المسبق والإرهاق الناجم عن حرب استمرت سنوات في أوروبا. كما كشفت الحرب حدود القوة الجوية؛ فعند وقف إطلاق النار، كانت إيران لا تزال تحتفظ بما بين ٦٠ و٧٠ في المئة من قدرة إطلاق الصواريخ، و٤٤٠ كيلوغراماً من اليورانيوم المخصب بنسبة ٦٠ في المئة، ومئات الكيلوغرامات من اليورانيوم بنسبة ٢٠ في المئة، وعدة أطنان من اليورانيوم المخصب بأقل من ٢٠ في المئة. وقد أتاحت المنشآت تحت الأرض بقاء مراكز القيادة والصواريخ والمواقع النووية، وأثبتت أن التفوق الاستخباراتي والنيران الدقيقة، من دون حل خاص لمعضلة المنشآت الجوفية، لا يحققان إنجازاً استراتيجياً دائماً. وعلى المستوى الإقليمي، أضعفت الحرب ثلاثة أعمدة في استراتيجية أمن دول الخليج: سياسة الموازنة مع جميع الأطراف، وصورة «الملاذ الآمن»، ونموذج الاقتصاد النفطي. كما قللت الهجمات الإيرانية على البنى الحاسوبية والمطارات والموانئ والفنادق والطاقة المتجددة الثقة بأمن الخليج. وفي لبنان، أضعف دخول حزب الله الحرب رواية «المقاومة بوصفها حامية لبنان»، وفتح المجال أمام حوار مباشر بين لبنان وإسرائيل، رغم أن المنطقة العازلة المسماة «الخط الأصفر» لا تزال تنطوي على خطر إعادة منح حزب الله شرعية جديدة. وتُطرح ثلاثة مسارات رئيسية: اتفاق نووي صارم بتفتيش شديد وتفكيك للقدرات، أو ضغط اقتصادي وحصار محدود لتليين مواقف إيران، أو ضربة عسكرية مركزة لإزالة أوراق إيران الاستراتيجية قبل الاتفاق النهائي. والخلاصة أن الردع التكتيكي الإسرائيلي قد رُمم، لكن القرار الاستراتيجي بشأن التهديد النووي الإيراني لا يزال مؤجلاً.

https://www.inss.org.il/publication/roaring-lion-first-summary/

ORSAM

حكومة علي الزيدي في العراق: مقتضيات سياسة التوازن وتحديات الحكم

بعد الانتخابات البرلمانية العراقية في ١١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٥، دخل مسار تشكيل الحكومة الجديدة في مفاوضات طويلة ومعقدة، غير أن الخلافات داخل القوى الشيعية حالت دون التوصل سريعاً إلى اتفاق بشأن رئيس الوزراء. كما أن اجتماعات «الإطار التنسيقي الشيعي» لم تفضِ في المدى القصير إلى نتيجة واضحة. وكان اندلاع الحرب الأميركية/الإسرائيلية ضد إيران في ٢٨ فبراير/شباط ٢٠٢٦ عاملاً رئيسياً في تعميق هذا الانسداد؛ إذ أبطأت الحرب عملية صنع القرار في بغداد، ودفعت الفاعلين الشيعة إلى مراجعة مواقفهم، وجعلت مفاوضات تشكيل الحكومة رهينة للأزمة الأمنية الإقليمية. ومع بدء وقف إطلاق النار في

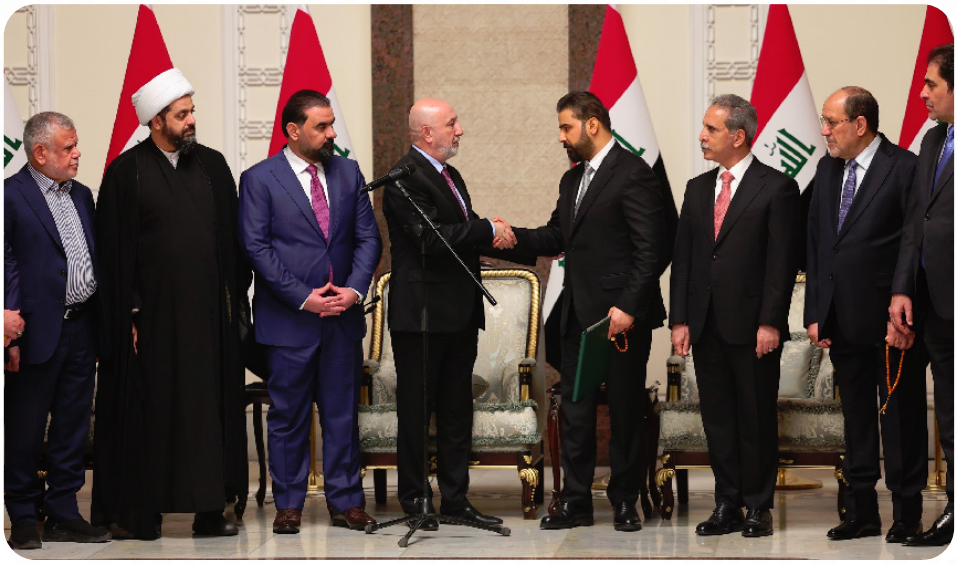

٧ و٨ أبريل/نيسان ٢٠٢٦، عاد المسار السياسي العراقي إلى الحركة. وشكّل انتخاب نزار أحمدي رئيساً للجمهورية في ١٢ أبريل/نيسان محطة مهمة في تجاوز أزمة ما بعد الانتخابات، كما مثّل تكليف علي الزيدي بتشكيل الحكومة مؤشراً إلى تبلور توافق جديد بين القوى السياسية. وفي ١٤ مايو/أيار ٢٠٢٦، أصبح الزيدي رسمياً رئيساً للوزراء بعد نيله ثقة البرلمان، لتنتهي بذلك أزمة تشكيل الحكومة الطويلة. غير أن الحكومة الجديدة واجهت منذ بدايتها ثلاثة تحديات متزامنة: الحفاظ على التوازن بين القوى الشيعية، وبناء علاقات فعالة مع السنّة والأكراد، وإدارة التنافس الأميركي ــ الإيراني داخل العراق. وقد أتاح منح الثقة لـ١٤ وزيراً من قائمة الزيدي المقترحة بلوغ الحد الأدنى اللازم لتشكيل الحكومة، إلا أن أربعة وزراء مقترحين لم يحصلوا على الثقة. وتكمن أهمية ذلك في أن اثنين من المرفوضين كانا مرشحي ائتلاف «دولة القانون» لوزارتي الداخلية والتعليم العالي، ما يدل على استمرار التنافسات داخل البيت الشيعي حتى في مرحلة تشكيل الحكومة. ومن المتوقع استكمال الوزارات التسع المتبقية حتى يونيو/حزيران ٢٠٢٦ وطرحها على البرلمان للتصويت.وفي بداية ولايته، شدد الزيدي على ضرورة تقليل اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط، وتحدث عن التنويع الاقتصادي. غير أن هذا الهدف يواجه، في الظروف الراهنة، قيوداً جدية. فقد أدت أزمة مضيق هرمز وإغلاقه إلى انخفاض إيرادات العراق النفطية بنحو ٩٠ في المئة، وهو ما يحد بشدة من قدرة الحكومة المالية على تنفيذ مشاريع التنمية والإصلاحات الاقتصادية. ورغم أن أزمة هرمز كشفت هشاشة البنية النفطية للاقتصاد العراقي، فإن إمكانية تطبيق سياسة تنويع اقتصادي حقيقية في المدى القصير لا تزال محدودة. ويوضح البرنامج الحكومي، الذي أُقر بالتزامن مع التصويت على الثقة، أولويات حكومة الزيدي؛ إذ يُقدَّم إبقاء العراق بعيداً عن محاور الصراع الإقليمي والدولي شرطاً أساسياً للاستقرار الداخلي. كما أن تفعيل «اتفاقية الإطار الاستراتيجي» مع الولايات المتحدة، وتطوير العلاقات مع الدول العربية ودول الخليج، ودعم مشروع «طريق التنمية» مع تركيا، ومنع تحويل العراق إلى ممر للهجوم على دول أخرى، كلها مؤشرات إلى ارتباط سياسة الحكومة الخارجية بقضايا الأمن والاقتصاد والسيادة. عملياً، يسعى الزيدي إلى جعل سياسة «التوازن» محوراً لحكمه. ومع ذلك، فإن غياب كتلة برلمانية قوية داعمة له يُعد من أبرز نقاط ضعف حكومته، إذ سيتوقف بقاؤه السياسي على قدرته على حفظ التوازن بين الكتل المتنافسة. كما أن الدعم المتزامن من واشنطن وطهران سهّل تشكيل الحكومة، لكنه قد يتحول أثناء الحكم إلى مصدر ضغط، بسبب تعارض توقعات الطرفين من بغداد. وتضاف إلى ذلك تحديات إدارة العلاقات مع الولايات المتحدة وإيران، وملف القوات الأجنبية، ومواقف الجماعات المسلحة، واستمرار النفوذ الإيراني، إلى جانب تراجع الإيرادات النفطية والخلافات بين بغداد وأربيل حول الهيدروكربونات. وفي النهاية، لن يتوقف نجاح حكومة الزيدي على إدارة الملفات الأمنية والإقليمية فقط، بل على قدرتها على تلبية المطالب اليومية للمجتمع؛ إذ إن تراجع الموارد المالية، وعدم اكتمال الحكومة، وهشاشة الائتلاف الحاكم، تجعل أي خلل في الخدمات العامة أو دفع الرواتب قابلاً للتحول سريعاً إلى أزمة سياسية وعودة الاحتجاجات إلى الشارع.

https://orsam.org.tr/yayinlar/irakta-ali-ez-zeydi-donemi-denge-siyaseti-

YNETNEWS

كيف يستطيع ترامب كسر لعبة كسب الوقت الإيرانية؟

يُوصَف القرار الأميركي بشأن كيفية التحرك ضد إيران بأنه حاسم، لأن نجاحه أو فشله قد يحدد ما إذا كان المشروع النووي العسكري الإيراني سيتوقف، أو سيتأخر لأجيال، أو حتى سيؤثر في مستقبل بنية الحكم في طهران. وبالنسبة إلى إسرائيل أيضاً، قد تكون نتيجة هذا التحرك ذات أثر فوري، وربما تؤدي إلى إنهاء الحرب متعددة الجبهات التي لا يزال الجيش الإسرائيلي منخرطاً فيها. وينطلق التحليل من فرضية أن النظام الإيراني، مثل ترامب، يتسم بالصرامة وعدم القدرة على التنبؤ. ففي قمة السلطة الإيرانية

توجد انقسامات؛ فمن جهة، يُقدَّم فريق التفاوض بقيادة وزير الخارجية عباس عراقجي بوصفه ممثلاً لجناح أكثر اعتدالاً، ومن جهة أخرى، لا يثق كبار قادة الحرس الثوري ورجال الدين المحافظون بالولايات المتحدة، بل يرفضون حتى التفاوض غير المباشر معها من منظور أيديولوجي وعاطفي. كما أن أي اتفاق محتمل يجب أن يمر عبر مسارات معقدة للحصول على موافقة المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية، الذي يُصوَّر في هذا التحليل بأنه واقع تحت تأثير وحماية التيار المتشدد. وتُعد الدوافع الأساسية لهذا التيار دينية وأيديولوجية؛ فمنذ آية الله الخميني، اعتُبرت المهمة الرئيسية للنظام إعادة الشيعة إلى موقعهم المنشود في العالم الإسلامي وتصدير الثورة. ومن هذا المنظور، يمثل البرنامج النووي الأداة المركزية لهذه المهمة، سواء لحماية إيران أو لإنشاء مظلة أمنية تدعم القوى الشيعية الوكيلة في المنطقة. لذلك ترى طهران أن مطلب الولايات المتحدة وقف هذا البرنامج يشكل إهانة ودليلاً على الضعف، وهو أمر يُعد في المنطق الأيديولوجي للنظام أخطر من الموت. وهناك سبب آخر لمقاومة طهران، هو أن الحكم الإيراني يعتقد أنه نجا من احتجاجات الشتاء الماضي الداخلية ومن الهجمات العسكرية الأميركية والإسرائيلية. فقد ألحقت هذه الهجمات أضراراً بالبرنامج النووي، والأصول العسكرية، ورموز القوة، لكنها لم تستهدف تقريباً البنى الوطنية مثل الطاقة والكهرباء والنقل. ولهذا يرى بعض المسؤولين الأمنيين في الولايات المتحدة وإسرائيل أن مزيجاً من الحصار والعقوبات الاقتصادية والهجمات المدمرة على بنى تحتية مثل الكهرباء والنفط وحده قد يرفع الضغط الاجتماعي والاقتصادي إلى مستوى يجعل النظام يشعر خلال بضعة أشهر إلى عامين بخطر وجودي.ومع ذلك، لا تُعد هذه الفرضية مؤكدة. فالقادة الإيرانيون، ولا سيما الجناح المتشدد، لا يبدون حساسية كبيرة تجاه المعاناة الاقتصادية للشعب، ويمتلكون أدوات قمع مثل الحرس الثوري والباسيج، وقد أظهروا سابقاً قدرة على قمع الاحتجاجات بعنف. إضافة إلى ذلك، تعتقد طهران أنها قادرة على تحمل الضغط الاقتصادي الأميركي لعدة أشهر أخرى، بينما يبدو ترامب أكثر هشاشة أمام المعارضة الداخلية للحرب، وارتفاع أسعار الوقود والغذاء، وأزمة الطاقة العالمية. كما ترى إيران أنها، بما تبقى لديها من صواريخ بالستية، وصواريخ ساحلية، وألغام بحرية، وطائرات مسيّرة، قادرة على إلحاق الضرر بالولايات المتحدة ومنتجي النفط في الخليج وإسرائيل، بما قد يزيد معارضة الحرب في أميركا ودول الخليج وإسرائيل. ومن ثم، ترى طهران أن الوقت يعمل لصالحها. ووفقاً لهذا التحليل، فإن ضربة قصيرة وشديدة للبنى التحتية لن تغير موقف إيران. أما الخيار الأكثر فاعلية فهو عملية أميركية ـ إسرائيلية مشتركة وواسعة تمتد أسبوعاً أو أسبوعين في أنحاء إيران، مع تجنب إلحاق الضرر بالمدنيين قدر الإمكان، وتهدف إلى تدمير ما تبقى من قدرة إيران على إنتاج وإطلاق الصواريخ البالستية وصواريخ الكروز والطائرات المسيّرة الهجومية. وينبغي أن تستهدف هذه العملية في وقت واحد المنشآت الرئيسية في مختلف أنحاء إيران، وسواحل مضيق هرمز، وجزيرة خارك، وجزراً أخرى. والهدف النهائي من هذه الحملة هو تقليص قدرة إيران على ضرب إسرائيل ودول الخليج وناقلات النفط. وإذا لم تُبدِ طهران مرونة بعد أسبوع من الهجمات المكثفة، يمكن فتح مضيق هرمز بمخاطر أقل، ثم زيادة الهجمات تدريجياً على البنى التحتية المدنية. والخلاصة أن الإحساس بـ«الهشاشة من دون قدرة على الرد» كان العامل الذي دفع آية الله الخميني عام ١٩٨٨ إلى قبول وقف إطلاق النار مع العراق، وقد يكون له اليوم أثر مماثل.

https://www.ynetnews.com/opinions-analysis/article/hypcytplfxwith-

FOREIGN POLICY

ارتدادات حرب الخليج في أفريقيا

تركت الحرب على إيران، بصرف النظر عن نتيجتها النهائية، أثراً خطيراً في منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي، إذ فاقمت المنافسات بالوكالة القائمة، ورفعت الأهمية الجيوسياسية للمنطقة، وزادت استقطاب الفاعلين المتنافسين، وعمّقت الصراع على الموارد وطرق التجارة والنفوذ على الضفتين العربية والأفريقية للبحر الأحمر. وقد ترسخ بعد اندلاع الحرب محوران متنافسان في هذه المنطقة؛ فمن جهة، ازداد التقارب بين إسرائيل والإمارات، وأرسلت إسرائيل منظومات اعتراض وقوات عملياتية إلى الإمارات. ومن جهة أخرى،

دفعت مصر والسعودية وتركيا محادثاتها السابقة بشأن نوع من التعاون الدفاعي الإقليمي، وهو ترتيب يُفسَّر عموماً في مواجهة محور إسرائيل ـ الإمارات. وفي الوقت نفسه، اتسعت الفجوة بين الإمارات وشركائها العرب التقليديين، وكان المثال الأوضح على ذلك انسحاب الإمارات من أوبك الخاضعة للنفوذ السعودي في أوائل مايو/أيار. وقد جعلت حرب إيران نظرة مصر والسعودية وتركيا إلى إسرائيل أكثر تشدداً، وأظهرتها بوصفها فاعلاً أكثر هجومية وتوسعاً وزعزعة للاستقرار. وانتقلت هذه النظرة أيضاً إلى الشريك الإماراتي لإسرائيل، ولا سيما في ما يتعلق بدور الإمارات في البحر الأحمر والقرن الأفريقي. وفي هذا المناخ، اشتدت المنافسة على الموانئ والممرات التجارية والعمق الاستراتيجي والموارد الاقتصادية. كما أبرزت الهجمات الإيرانية على البنى التحتية للطاقة في الخليج أهمية التنويع الاقتصادي لدول الخليج ومسارات التصدير البديلة، حيث يحتل القرن الأفريقي موقعاً محورياً في هذه الاستراتيجيات. وأدى إغلاق مضيق هرمز إلى زيادة أهمية أمن الممرات البحرية، وتصعيد المنافسة على الوصول إلى السواحل الاستراتيجية القريبة من باب المندب، بما في ذلك في إريتريا وصوماليلاند. ويعزز هذا الوضع مطلب إثيوبيا بالوصول إلى البحر، لأن اعتمادها الشديد على جيبوتي بوصفها مسارها التجاري الرئيسي يجعلها شديدة الهشاشة أمام أي هجمات محتملة للحوثيين على الملاحة في البحر الأحمر أو على القاعدة الأميركية في جيبوتي، فيما يمنح إريتريا ومصر دافعاً أكبر لاحتواء النفوذ الإثيوبي. ونتيجة ذلك هي تعميق الصراعات الإقليمية بالوكالة، وهي صراعات باتت تشمل الآن الحرب الأهلية في السودان، واحتمال اندلاع نزاع في شمال إثيوبيا بمشاركة إريترية، ومسألة الاعتراف بصوماليلاند. فالسودان يمتلك أكثر من ٥٠٠ ميل من السواحل على البحر الأحمر، وقد أصبح مستقبل هذا الساحل ذا أهمية استراتيجية في حربه الداخلية، كما تحولت صوماليلاند، بما تملكه من نحو ٥٠٠ ميل من الساحل، إلى موضوع تنافس بين الفاعلين الخارجيين للوصول إلى الموانئ. وهذا المسار يهدد مصالح الولايات المتحدة وأوروبا؛ فالمنطقة مهمة لواشنطن في مواجهة إيران، ومكافحة الإرهاب، وأمن الملاحة، والاستثمارات بمليارات الدولارات، كما أن القرن الأفريقي مهم لأوروبا من منظور التجارة والهجرة والإرهاب الإقليمي. وقد يؤدي تصاعد المنافسات إلى إضعاف مفاوضات السلام في السودان، والوساطة الأميركية المحتملة بين مصر وإثيوبيا بشأن سد النهضة، واتفاق بريتوريا لإنهاء حرب تيغراي. ويقترح التحليل أن تضع الولايات المتحدة وشركاؤها استراتيجية للبحر الأحمر هدفها ضبط التنافس لا تركه بلا قيود، عبر توظيف النفوذ الدبلوماسي والاقتصادي، وزيادة الاتصالات الثنائية رفيعة المستوى مع جميع الأطراف، وأداء دور أكثر فاعلية في مسارات مثل الإطار الرباعي بشأن السودان بين الولايات المتحدة ومصر والسعودية والإمارات. وإلى جانب الدبلوماسية، تبرز أهمية الأداة الاقتصادية؛ إذ تستطيع واشنطن وأوروبا المشاركة في مشاريع اقتصادية مرتبطة برأس المال الخليجي لمنع تحول الاستثمارات إلى أدوات حرب بالوكالة، مثل استثمار أميركي ــ إماراتي مشترك في إعادة إعمار السودان ضمن اتفاق سلام أوسع، أو تمويل مسارات تجارية بديلة لإثيوبيا مقابل تراجع أديس أبابا عن مطالبتها العدوانية بالوصول السيادي إلى البحر. غير أن النص يؤكد أن الحوافز وحدها لا تكفي؛ إذ يجب على واشنطن وضع خطوط حمراء وكلف ملموسة للتدخل العسكري الخارجي في المنطقة، من عقوبات على القوى المخربة في السودان إلى ضغوط مشروطة على فاعلين مثل إريتريا وإثيوبيا والسودان ممن يرتبطون بجماعات غير حكومية داخل أراضي بعضهم. والخلاصة أن حرب إيران، حتى إن خلّفت وقوداً مادياً أقل في البحر الأحمر والقرن الأفريقي، فقد أضافت وقوداً سياسياً وجيوسياسياً كبيراً إلى نار المنافسات الإقليمية؛ وإذا لم يُضبط هذا المسار، فسيزداد خطر نشوب حرب بالوكالة واسعة في البحر الأحمر، في وقت بات فيه المجتمع الدولي أقل قدرة من السابق على إدارة تداعياتها الإنسانية والاقتصادية والأمنية.

https://foreignpolicy.com/١٨/٠٥/٢٠٢٦/gulf-africa-iran-war-fuel-

الخلاصة والتحليل الخبير

تقدّم مجمل الروايات التحليلية الأخيرة بشأن إيران وإسرائيل والعراق والخليج الفارسي والولايات المتحدة والصين صورةً موحّدة، لكنها معقّدة، للمرحلة الراهنة في الشرق الأوسط؛ إذ دخلت المنطقة وضعاً يمكن تسميته «النظام الاستنزافي الجديد»، وهو نظام لا يستطيع فيه أيّ فاعل أن يحقق نصراً حاسماً بسهولة، غير أنّ جميع الفاعلين قادرون على إلحاق كلفة باهظة بعضهم ببعض. وفي هذا الوضع، لا تزال القوة العسكرية عاملاً حاسماً، لكنها لم تعد وحدها كافية لصناعة النتائج؛ فالبنى التحتية تحت الأرض، والممرات المائية الاستراتيجية، والقدرات الصاروخية والمسيّرة، والضغط الاقتصادي، والشرعية الدولية، والرأي العام الداخلي، والتقنيات المتقدمة، بل وحتى أزمات الهوية، أصبحت كلّها جزءاً من ميدان المعركة. غير أنّ أهمية إيران لا تختصر في برنامجها النووي أو الصاروخي فحسب؛ إذ يُقدَّم إغلاق مضيق هرمز، في التحليلات الأخيرة، بوصفه منعطفاً استراتيجياً، لأنّ إيران تمكّنت من خلال هذه الخطوة من نقل موضوع الحرب من مستوى الملف النووي والردع الإسرائيلي إلى مستوى أمن الطاقة، والتجارة العالمية، بل وحتى الأمن الغذائي. وضمن هذا الإطار، لا يُعدّ هرمز مجرّد ممرّ نفطي، بل أداة ضغط لتغيير أولويات الولايات المتحدة وفرض جدول أعمال جديد على النظام الدولي. فعندما تجد واشنطن نفسها مضطرة، بدلاً من التركيز على تدمير البنى التحتية النووية والصاروخية الإيرانية، إلى تخصيص جزء مهم من طاقتها لإعادة فتح المضيق، فهذا يعني أنّ طهران نجحت في توسيع ميدان اللعبة. ومع ذلك، لا تعني هذه الصورة امتلاك إيران قوة مطلقة؛ فالروايات موضع البحث تؤكد مفارقة مهمّة، مفادها أنّ إيران تمتلك القدرة على التحمّل وإعادة البناء والإرباك، لكنها لا تمتلك القدرة على فرض النظام الذي تريده. وهذا هو بالضبط الوضع الذي يحوّل استراتيجية طهران إلى استراتيجية «شراء الوقت». إذ تسعى طهران، عبر الحفاظ على قدرة الرد، وزيادة كلفة الحرب على الولايات المتحدة وإسرائيل، والضغط على سوق الطاقة، والاتكاء على الصمود الداخلي، إلى دفع الطرف المقابل نحو قبول نوع من الاتفاق الأقل تشدداً. وفي المقابل، ترى التحليلات الأمنية الإسرائيلية والأميركية أنّ سياسة «لا اتفاق ولا هجوم» هي الخيار الأخطر، لأنها تمنح إيران فرصة للتموضع في حالة العتبة النووية. وإلى جانب إيران، انتقلت دول الخليج الفارسي في هذه الروايات من موقع «الرابحين الصامتين في النظام السابق» إلى موقع فاعلين منكشفين أمنياً. فخلال العقدين الماضيين، سعت الإمارات، والسعودية، وقطر، وغيرها من فواعل الخليج الفارسي، إلى تقديم نفسها بوصفها ملاذاً آمناً لرأس المال، والتكنولوجيا، والسياحة، والرياضة، والخدمات اللوجستية، والبيانات. غير أنّ الهجمات على البنى التحتية الحاسوبية، والمطارات، والموانئ، والفنادق، ومصادر الطاقة المتجددة، أضعفت هذه الصورة. والأهم من ذلك أنّ استراتيجية الموازنة التي اتبعتها هذه الدول بين الولايات المتحدة، والصين، وروسيا، وإيران، باتت موضع تساؤل؛ إذ إن العلاقات الاقتصادية مع طهران، والصلات الواسعة مع بكين وموسكو، وسياسة عدم الاصطفاف الكامل مع كتلة واحدة، لم تمنع هشاشتها الأمنية. وهذا التحول سيكون حاسماً لمستقبل المنطقة؛ فإذا خلصت دول الخليج الفارسي إلى أنّ الموازنة لم تعد كافية، فمن المرجح أن تتجه نحو إعادة تعريف علاقاتها الأمنية مع الولايات المتحدة، وربما نحو تعميق التعاون غير المعلن أو العلني مع إسرائيل. غير أنّ هذا المسار ليس سهلاً؛ فحرب غزة، وصورة إسرائيل في الرأي العام العربي، والقلق من الهيمنة الإقليمية لتل أبيب، كلها عوامل ترفع الكلفة السياسية لمثل هذا التعاون. وفي الواقع، بات الخليج الفارسي اليوم عالقاً بين الحاجة الأمنية إلى إسرائيل والولايات المتحدة، والكلفة الاجتماعية والسياسية للتقارب معهما. وفي هذه المنظومة، يؤدّي العراق دور «حسّاس الضغط الإقليمي»؛ فالتحدي الأساسي أمام بغداد يتمثل في تداخل أزمة السياسة الداخلية مع أزمة الاقتصاد الإقليمي. إن تراجع إيرادات العراق النفطية بنحو ٩٠ في المئة بسبب أزمة هرمز يحوّل وعد التنويع الاقتصادي، على المدى القصير، إلى شعار عسير التنفيذ. فالدولة العراقية تعتمد على النفط لدفع الرواتب، وتأمين الخدمات العامة، وتمويل موازنات المحافظات، والاستثمار. ولذلك، فإنّ الفشل في تقديم الخدمات قد يؤدي سريعاً إلى إحياء الاحتجاجات الاجتماعية. وعلى المستوى الخارجي، يجد الزيدي نفسه مضطراً إلى إدارة العلاقات مع الولايات المتحدة وإيران في الوقت نفسه؛ وهما فاعلان دعما تشكيل حكومته، لكنهما يحملان توقعات متناقضة من بغداد. ومن ثم، لا يزال العراق ليس ساحة استقلال كامل، بل ساحة ضبط مستمر للضغوط المتعارضة. ورسالة ذلك بالنسبة إلى الشرق الأوسط واضحة: كلما ازداد استنزاف الولايات المتحدة في الحرب مع إيران وأزمة هرمز، حصلت الصين في آسيا وما وراءها على مساحة أوسع لتثبيت نفوذها. ومن جهة أخرى، كلما عادت واشنطن إلى شرق آسيا من أجل احتواء الصين، اضطرت فواعل الشرق الأوسط إلى التكيّف مع مستوى من تراجع التركيز الأميركي على المنطقة. ومن ثم، لم تعد دول المنطقة قادرة على بناء سياساتها الخارجية حصراً على أساس حضور أميركي دائم ومنخفض الكلفة. وهذه الأزمة في الشرعية ليست خارجية فحسب؛ فتحوّل حائط البراق من رمز وطني مشترك بعد عام ١٩٦٧ إلى فضاء خاضع لهيمنة الأرثوذكسية وفوق الأرثوذكسية يمثّل رمزاً لانقسام أعمق داخل المجتمع الإسرائيلي. فمسألة الفصل بين الجنسين، والقيود المفروضة على النساء، وسيطرة الحاخامات، والنزاع حول «ملكية الرموز الوطنية»، تُظهر أنّ إسرائيل تواجه في الداخل أيضاً سؤالاً جوهرياً بشأن العلاقة بين الدين، والدولة، والقومية، والديمقراطية. وتزداد هذه الأزمة الداخلية خطورة حين تُرى إسرائيل في الخارج، لا بوصفها دولة تسعى إلى السلام، بل باعتبارها فاعلاً متمحوراً حول الحرب وميالاً إلى إنشاء مناطق عازلة في الدول المجاورة. وفي الخلاصة النهائية، تكشف الرواية النخبوية الأخيرة أنّ الشرق الأوسط دخل مرحلة باتت فيها «الانتصارات السريعة» شبه مستحيلة، وأصبح «الاستنزاف المضبوط» هو النمط الغالب. فإيران قادرة على البقاء والإرباك، لكنها لا تستطيع فرض نظامها الإقليمي المنشود من دون كلفة. وإسرائيل قادرة على توجيه الضربات وبناء الردع، لكن شرعيتها تتآكل. والولايات المتحدة قادرة على بناء التحالفات وتنفيذ العمليات، لكنها تصبح في الوقت نفسه أكثر هشاشة أمام الصين وأمام الرأي العام الداخلي. والخليج الفارسي ثري، لكن أمنه غير مضمون. والعراق يمتلك دولة، لكن توازنه هشّ. ولبنان يمتلك فرصة سياسية، لكن حزب الله لا يزال حقيقة ميدانية. لذلك، فإنّ المسألة الرئيسية في المنطقة خلال الأشهر والسنوات المقبلة ليست تحديد أيّ فاعل سيكون «المنتصر المطلق»، بل تحديد أيّ فاعل سيكون أقدر على تحقيق التوازن بين القوة العسكرية، والشرعية السياسية، والصلابة الاقتصادية، وإدارة الرأي العام، والمرونة الدبلوماسية. فالشرق الأوسط الجديد لن يولد من اتفاق كبير واحد، ولن ينتهي بحرب كبرى واحدة؛ بل سيتشكّل في قلب هذه الاستنزافات، والحصارات، والمفاوضات، وعمليات إعادة البناء، والأزمات المتعاقبة.

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.